مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٢

أحمد بن علي آل ثاني ودوره السياسي والاقتصادي والثقافي في قطر حتى عام ١٩٧٢

م. علاء عطاالله القيسي

الاختصاص: تاريخ حديث ومعاصر

اللقب العلمي: مدرس

المديرية العامة لتربية بغداد الكرخ الاولى–الكلية التربوية المفتوحة

البريد الإلكتروني Email : alaaataallah@yahoo.com

الكلمات المفتاحية: احمد بن علي – نهضة قطر – تحديث قطر – ال ثاني – قطر الحديثة.

كيفية اقتباس البحث

القيسي، علاء عطاالله ، أحمد بن علي آل ثاني ودوره السياسي والاقتصادي والثقافي في قطر حتى عام ١٩٧٢،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، شباط ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Ahmed bin Ali Al Thani and his Political, Economic, and Cultural Role in Qatar until 1972

Mr. Alaa Atallah Al-Qaisi
Specialization: Modern and Contemporary History
Academic Title: Teacher
General Directorate of Education, Baghdad, Karkh I - Open College of Education

Keywords : Ahmed bin Ali - Qatari Renaissance - Modernization of Qatar - Al Thani - Modern Qatar

How To Cite This Article
Al-Qaisi, Alaa Atallah , Ahmed bin Ali Al Thani and his Political, Economic, and Cultural Role in Qatar until 1972,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, February 2026,Volume:16,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Documenting Qatar's modern history is a pivotal aspect, as it is linked to numerous backgrounds that were documented and recorded throughout various eras. These had a significant impact on various developments witnessed in subsequent periods. There is no doubt that the period during which the Al Thani family ruled—and continues to do so—was a pivotal period in Qatar's modern history, particularly the period of Sheikh Ahmed bin Ali. Despite the short duration of his rule, it was full of political, economic, and cultural developments. Sheikh Ahmed bin Ali's political role was deeply intertwined with Qatari society. Political reform was a response to his people's demands to establish a Shura Council from the ruling family, including an elite group of citizens. His domestic and foreign policies centered around the vision of modern Qatar, which focused on modernizing and developing the administrative aspects and organizing the modern Qatari state.

With regard to economic reform, this study highlights Sheikh Ahmed bin Ali's investment of the country's growing oil wealth since 1962 in building modern government institutions and developing vital sectors such as education and health. The study also discusses his steps to enhance political stability and establish the foundations of the modern state by improving Qatar's foreign relations and developing the administrative system.

Just as political stability leads to economic development, culture is a reflection of peoples' true modernization and renaissance. Qatar was able to advance in establishing infrastructure for education, health, and community services (water, electricity, and roads).

This study highlights the efforts of Sheikh Ahmed bin Ali Al Thani in leading Qatar towards modernization and development by reviewing his reform and economic policies and analyzing their impact on Qatari society during this pivotal era. The study also sought to provide a broad understanding of his role in laying the foundations that paved the way for Qatar's modern renaissance, and the transformations the country has witnessed as part of its journey toward progress and development.

الملخص

ان توثيق تاريخ قطر الحديث يعد جانبا محوريا لارتباطه بالعديد من الخلفيات التي جرى تدوينها وتوثيقها في مختلف الحقب. وكان لها تأثير كبير في مختلف التطورات التي شهدتها المراحل اللاحقة، ولا شك ان المرحلة التي حكمت بها اسرة ال ثاني – وما زالت– مرحلة محورية في تاريخ قطر الحديث، ولا سيما مرحلة الشيخ احمد بن علي (١٩٦٠-١٩٧٢) على الرغم من قصر مدة حكمه ولكنها كانت مليئة بالتطورات السياسية والاقتصادية والثقافية.

ارتبط الدور السياسي الذي قام به الشيخ احمد بن علي بالمجتمع القطري، إذ جاء الاصلاح السياسي استجابة لمطالب شعبه بأنشاء مجلس الشورى من العائلة الحاكمة وضم نخبه من المواطنين، فضلا عن سياسته الداخلية والخارجية التي تمحورت حول رؤية قطر الحديثة التي انصبت لتحديث وتطوير الجانب الاداري وتنظيم الدولة القطرية الحديثة.

اما الاصلاح الاقتصادي فقد جاءت هذه الدراسة؛ لتسلط الضوء على استثمار الشيخ أحمد بن علي للثروة النفطية المتزايدة منذ عام ١٩٦٢، في بناء المؤسسات الحكومية الحديثة وتطوير القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة. كما ناقش البحث خطواته لتعزيز الاستقرار السياسي وإرساء قواعد الدولة الحديثة من خلال تحسين علاقات قطر الخارجية وتطوير النظام الإداري.

كما ان الاستقرار السياسي يؤدي الى تطور اقتصادي فان الثقافة تعد مرآة الشعوب في التحديث والنهضة الحقيقية، فقد استطاعت قطر ان تمضي قدما في ارساء البنى التحتية للتعليم والصحة وخدمات المجتمع من (ماء وكهرباء وشوارع).

جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على جهود الشيخ أحمد بن علي آل ثاني في قيادة قطر نحو التحديث والتنمية، من خلال استعراض سياساته الإصلاحية والاقتصادية، وتحليل تأثيرها على المجتمع القطري خلال تلك الحقبة المفصلية. كما سعت الدراسة إلى تقديم فهم واسع لدوره في وضع الأسس التي مهدت الطريق لنهضة قطر الحديثة، والتحولات التي شهدتها الدولة في إطار مسيرتها نحو التقدم والتنمية.

المقدمة

شهدت دولة قطر خلال الحقبة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٢ تحولات جذرية قادتها إلى حقبة جديدة من التحديث والنمو تحت قيادة الشيخ أحمد بن علي آل ثاني. تميزت هذه المدة بتزايد الاستفادة من الثروة النفطية التي بدأت تكتشف بكميات كبيرة، مما أتاح الفرصة لإحداث تغييرات واسعة النطاق في مختلف جوانب الحياة القطرية.

وفي ظل هذه الظروف، برز الشيخ أحمد بن علي كقائد ذي رؤية استراتيجية، إذ سعى إلى توظيف الموارد المتاحة لبناء دولة حديثة تمتلك مؤسسات قوية وبنية تحتية متطورة. فشهدت قطر في عهده (١٩٦٠-١٩٧٢) نهضة في مجالات التعليم، والصحة، والخدمات العامة، إلى جانب تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي.

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على جهود الشيخ أحمد بن علي آل ثاني في قيادة قطر نحو التحديث والتنمية، من خلال استعراض سياساته الإصلاحية والاقتصادية، وتحليل تأثيرها على المجتمع القطري خلال تلك الحقبة المفصلية. كما تسعى الدراسة إلى تقديم فهم معمق لدوره في وضع الأسس التي مهدت الطريق لنهضة قطر الحديثة، والتحولات التي شهدتها الدولة في إطار مسيرتها نحو التقدم والتنمية.

قسمت الدراسة الى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة؛ تناول المبحث الاول حياة الشيخ احمد بن وتوليه الحكم ، فيما ناقش المبحث الثاني تحديث السياسة الداخلية والادارة الحكومية والتي سعت الى ابراز قطر كدولة مزدهرة ومتطورة من خلال تحديث الدولة على الاصعدة كافة، وجاء المبحث لثالث لتوضيح التحولات التي شهدتها قطر في عهد الشيخ أحمد بن علي آل ثاني (١٩٦٠ – ١٩٧٢) في مجالات التحديث الاقتصادي والثقافي وتطوير البنى التحتية.

اعتمد الباحث على العديد من المصادر والمراجع المهمة التي رفدت البحث بهذه المعلومات ، ومنها كتاب العميد محمود بهجت سنان، تأريخ قطر العام والذي فصل فيه تاريخ قطر منذ التأسيس وحتى عام ١٩٧١ في ابواب متسلسلة موضوعيا حسب الحوادث، وجاء المصدر الثاني للكاتب مفيد كاصد الزيدي، تاريخ قطر المعاصر ١٩١٣-٢٠٠٨، مصدرا مهما في سرد الحوادث والوقائع التاريخية التي رافقت الدولة القطرية، هذا الى جانب العديد من البحوث والدراسات التي ساهمت في اكمال البحث بهذا الشكل، ان تعلقي بالاهتمام بتاريخ المؤسَّسات التربوية في الإمارات العربية المتحدة؛ كانت أكبر حافز لي على مضاعفة الجهد، على الرغم من أنَّني مدركٌ بأنَّ بعض جوانب البحث بحاجة إلى المزيد من التوضيح، فضلًا عن أنَّ الموضوع يستحقُّ المزيد من الدراسة والتعمق، ولكني مع هذا أشعر بالارتياح؛ لأني بذلت ما أملكه من طاقةٍ في سبيل أن أكمل هذا البحث.

المبحث الاول: حياة الشيخ أحمد بن علي وتوليه الحكم

قبل الخوض في حياة الشيخ احمد بن علي وتوليه الحكم، سوف نبين نسب اسرة ال ثاني التي ينتمي لها الشيخ احمد، إذ يرجع نسب الشيخ احمد بن علي الى اسرة (ال ثاني) أحد فروع قبيلة بني تميم التي يعود نسبها الى مضر بن نزار التي سكنت اراضي شبه الجزيرة العربية، ولقد حكمت اسرة ال ثاني دولة قطر واخذت لقبها من عميدها (ثاني بن محمد) والد الشيخ محمد بن ثاني (١٧٨٨ -١٨٧٨) الذي يعد اول شيخ قام بممارسة سلطته الفعلية بشبه الجزيرة القطرية وتعد هذه القبيلة هي اكبر قبيلة في قطر ويمثل افرادها نسبة غير قليلة من سكان الدولة (سنان، ١٩٦٦، ص ٨٦).

وينتمي آل ثاني إلى المعاضيد وهم فرع من قبيلة الوهبة الذين يعودون إلى تميم، وقد هاجرت أسرة آل ثاني من بلدة (أشقير) حيث حطت رحالها في واحة (جبرين) في جنوب شرق شبه جزيرة قطر ثم غادروها ليقيموا في (اسكاك) ثم الرويس فالزبارة إلى أن استقروا في الدوحة بعد مصرع شيخ آل بن علي (عيسى بن طريف)(سنان، ١٩٦٦، ص ٨٨).

أولاً: مولده ونشأته

ولد الشيخ أحمد بن علي بن عبدالله بن قاسم بن محمد آل ثاني في الدوحة عام ١٩٢٠، والدته هي الشيخة حمده بنت ثاني آل ثاني، نشأ في ظل اسره ورثت الامارة ولكنه رغم ذلك عاش حياة البساطة والقبول، انصرف الى الدراسة منذ طفولته فدرس اللغة العربية والقرآن الكريم والحساب عند الكتاتيب مع ابناء عمومته وكعادة المجتمع آنذاك، ولما اشتد ساعدة اقبل الى التجارة وحضور مجالس والده الشيخ علي ليستمع ويتعرف ما يدور في ذلك المجلس من نقاش يخص

الدولة والرعية، فنشأ سياسيا حكيما تبوأ منزلة عالية في الادارة، وامتاز بحسن التدبير وسعة الافق، والحزم وحب الرعية، فقد كان والدة الشيخ علي بن عبدالله من حكام قطر والذي تولى الحكم في ٢٠ اب ١٩٤٩ (سنان، ١٩٦٦، ص ١٠٤).

تزوج الشيخ أحمد بن علي آل ثاني عدة زوجات منهن: الشيخة حصة بنت حمد بن عبد الله بن قاسم آل ثاني، والزوجة الثانية هي الشيخة مريم بنت راشد بن سعيد آل مكتوم أبنة حاكم إمارة دبي السابق وأخت الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم (حاكم إمارة دبي الحالي). له من الابناء ٧ وهم كلا من الشيوخ (عبدالعزيز، وناصر ، وحمد، وسعود، وعبدالله، وخالد، والشيخ منصور) وله عدة بنات ايضاً (الديوان الاميري، حكام قطر https://www.diwan.gov.qa/) .

توفي الشيخ احمد بن علي ال ثاني عام ١٩٧٧ في لندن وكان له من العمر ٥٧ عاما؛ وذلك بعد ان أرسى الاسس الحديثة للدولة وساهم في تحديث وتنمية قطاعات البلد المختلفة وجنب قطر من الدخول في الصراعات التي كانت تعاني منها منطقة الخليج العربي في تلك الفترة (الديوان الاميري، حكام قطر، https://www.diwan.gov.qa/).

ثانياً: توليه الحكم والتحديات التي واجهها

في ٢٤ تشرين الاول ١٩٦٠ انعقد في قصر الريان الواقع في إحدى ضواحي العاصمة الدوحة مجلس يضم أفراد اسرة ال ثاني، بحيث كانوا يمثلون مجلس العائلة وتشاركهم الهيئة الرسمية والقنصلية البريطانية المكونة من نائب المقيم السياسي والمعتمد السياسي البريطاني في دولة قطر وقائد الشرطة ووكيل المستشار والقنصل البريطاني في دولة قطر، كان ذلك من خلال دعوة من الشيخ علي بن عبدالله. (أحمد واخرون، ٢٠٠٦، ص ١٦٨-١٧٢) .

وبعد أن اجتمع المجلس بجميع هيئته، قام الشيخ علي وألقى على الحاضرين وثيقة تنص على تنازله عن الحكم لابنه الشيخ أحمد بن علي؛ بسبب سوء حالته الصحية وطلب من مجلس العائلة إبداء رأيهم، فوافقوا جميعاً على ذلك ووقعوا على وثيقة التنازل والبيعة. فنودي بالشيخ أحمد بن علي حاكماً على دولة قطر والشيخ خليفة بن حمد ولياً للعهد ونائباً للحاكم، وتمت المراسيم المعتادة، بالإضافة إلى إطلاق المدفعية (٢١) اطلاقة تحية للحاكم الجديد.(المنصور، ١٩٨٤، ص ٣٩).

وبهذا اصبح الشيخ احمد بن علي ال ثاني الحاكم الخامس لدولة قطر وأول من حمل لقب أمير قطر، عرف بالمهابة والحكمة، والتأني في معالجة الأمور، والسعي إلى التوافق وجمع الكلمة. في عهده أنشئ مجلس للشورى، وصدر أول نظام أساسي مؤقت للحكم في البلاد.(المنصور، ١٩٨٤، ص ٤٠).

ان انتقال السلطة إلى الشيخ أحمد بن علي آل ثاني في قطر كان حدثًا مهمًا في تاريخ البلاد، ورافقته العديد من التحديات الداخلية والخارجية. يمكن ايجازها في النقاط الاتية(الديوان الاميري، حكام قطر، https://www.diwan.gov.qa/):

١- واجه الشيخ أحمد تحديات في الحفاظ على التوازن بين القبائل المختلفة في قطر، ويضمن أن تكون السلطة مركزية بشكل كافٍ، بينما يحافظ على علاقات جيدة مع زعماء القبائل القوية.

٢- في أوائل فترة حكمه، كانت قطر لا تزال في بداية نهضتها الاقتصادية بفضل عائدات النفط. كان على الشيخ أحمد مواجهة تحدي تطوير البنية التحتية من تعليم وصحة ونقل وغيرها، لرفع مستوى معيشة المواطنين وتحديث البلاد.

٣-مع بداية استغلال النفط على نطاق واسع، كان على الشيخ أحمد التعامل مع مسألة توزيع الثروة والنفوذ التي جلبتها عائدات النفط. بشكل عادل وفعال كان تحديًا أساسيًا لضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

٤-اما العلاقة مع بريطانيا، فرغم أن قطر كانت تحت الحماية البريطانية منذ أوائل القرن العشرين، إلا أن الشيخ أحمد كان عليه التعامل مع التغيرات السياسية في العالم والتحضير لفترة ما بعد الاستقلال. إذ ان العلاقات مع بريطانيا كانت تتطلب توازناً دقيقاً بين الاستفادة من الحماية البريطانية وبين الاستعداد للاستقلال التام.

٥-قطر كانت تعيش في محيط إقليمي مضطرب. النزاعات الحدودية مع جيرانها، خاصة مع السعودية والبحرين والامارات، كانت تحديًا مستمرًا. الشيخ أحمد كان عليه التعامل مع هذه النزاعات بحذر للحفاظ على سيادة قطر وأمنها.

خلال حكم الشيخ أحمد، كانت الدول العربية المحيطة بقطر تتجه نحو الاستقلال وإنهاء الحماية البريطانية. إذ صرحت الحكومة البريطانية في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٨ بانها قررت الانسحاب العسكري من الخليج العربي في موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٧١، وبررت هذا القرار الى اعتبارات اقتصادية، مما يعني ان انسحاب القوات البريطانية قد اصبح وشيكا، فبدأ القلق واضحا على حكام وامراء الخليج العربي عن الوضع الذي يمكن ان يحصل بعد الانسحاب البريطاني(كانت ايران تفكر في فرض نفسها بديلا عن الانسحاب البريطاني في المنطقة، وكرست هذا الدور باحتلال الجزر العربية الثلاث. للمزيد انظر: طه، ٢٠٠٤) ، بذلت قطر جهود كبير في تحقيق الاتحاد التساعي بين امارات الخليج العربية(محمد، ٢٠٠٥، ص ٤٠-٦٥)، هذا الوضع جعل قطر في موقف حرج حيث كان عليها أن تستعد للتفاوض على استقلالها وتنظيم علاقاتها الدولية بعد خروج البريطانيين.

يمكن القول ان الشيخ أحمد بن علي آل ثاني تولى الحكم في فترة حاسمة من تاريخ قطر، إذ كانت البلاد تمر بمرحلة تحول من إمارة صغيرة معتمدة على الحماية البريطانية إلى دولة غنية بموارد النفط تستعد للاستقلال.

ثالثاً: رؤيته وأهدافه للتنمية والتحديث.

اشار الكاتب محمود بهجت سنان في كتابه تاريخ قطر قائلاً: "حضرت مجلس سموه الخاص فلاحظت فيه عزم الشباب وطيبة القلب والتواضع ومحبة فعل الخير، بحيث اهتم الشيخ أحمد اهتمام كبير في نهضة دولة قطر في جميع المجالات التي نلاحظها في الوقت الحالي، فكانت تلك صورة واضحة لرغبة سموه برفاهية الشعب وتقدم بلاده في شتى القطاعات".(سنان، ١٩٦٦، ص١٠٥).

وقد تزايدت في أيام حكمه ثروة دولة قطر وعمت الرفاهية جميع المواطنين وتزايدت المشاريع العمرانية والإنشائية في البلاد في تلك الفترة، وفي عهد سموه تحققت العدالة الاجتماعية بين جميع طبقات الشعب وتطورت المؤسسات الصحية والمرافق العامة واتسعت دائرة المعارف وانتشر العلم وازدادت العناية به (الزيدي، ٢٠١٠، ص ٥٦).

ان رؤية الشيخ أحمد بن علي آل ثاني وأهدافه للتنمية والتحديث كانت جزءًا من استجابة قطر للتحولات الكبيرة التي كانت تمر بها المنطقة في تلك الفترة. على الرغم من أن حكمه كان فترة انتقالية في تاريخ قطر، إلا أنه وضع بعض الأسس التي ساهمت في تطوير البلاد لاحقًا. فيما يلي بعض النقاط الرئيسية المتعلقة برؤيته وأهدافه للتنمية والتحديث(الديوان الاميري، حكام قطر، https://www.diwan.gov.qa/):

١-ادرك الشيخ أحمد أهمية النفط كمصدر رئيسي للدخل بالنسبة لقطر، ولذلك سعى إلى تطوير قطاع النفط وزيادة الإنتاج وتعظيم العوائد المالية منه. للاستفادة من هذه العوائد لتنمية البنية التحتية وتحديث الدولة.

٢- ورغم الاعتماد الكبير على النفط، كانت هناك محاولات لتنويع الاقتصاد القطري من خلال تشجيع التجارة والاستثمار في قطاعات أخرى، مثل الزراعة والصيد التقليدي، وإن كانت محدودة.

٣-عمل الشيخ أحمد على توجيه جزء من عوائد النفط إلى تطوير البنية التحتية الأساسية في قطر. شمل ذلك بناء الطرق، وتوسيع شبكة المياه والكهرباء، وتطوير الموانئ. كانت هذه المشاريع ضرورية لتمكين البلاد من مواكبة النمو الاقتصادي والتحديث.

٤-رغم أن هذه الفترة لم تشهد تطورًا كبيرًا مقارنة بما حدث لاحقًا، إلا أن الشيخ أحمد أدرك أهمية التعليم والصحة، وبدأ في وضع الأسس لتطوير هذه القطاعات، مثل بناء المدارس والمستشفيات وتحسين الخدمات الصحية.

٥-جزء من رؤية الشيخ أحمد كان تعزيز العلاقات الخارجية والتحضير لاستقلال قطر عن الحماية البريطانية. الامر الذي تطلب بناء مؤسسات دولة قادرة على إدارة شؤون البلاد بشكل مستقل، واقامة علاقات جيدة مع دول أخرى في المنطقة والعالم.

٦-ركز على تطوير المؤسسات الحكومية لضمان إدارة أكثر فعالية للموارد والشؤون العامة. ان رؤية الشيخ أحمد بن علي آل ثاني للتنمية والتحديث تمحورت حول استغلال موارد النفط لتحقيق نهضة اقتصادية، تطوير البنية التحتية، الاستعداد للاستقلال، وضمان الاستقرار الداخلي. على الرغم من أن هذه الرؤية لم تكن متقدمة كما حدث في العقود اللاحقة، إلا أنها وضعت الأساس للنهضة الشاملة التي شهدتها قطر في فترة ما بعد الاستقلال.

أثرت المعطيات التي ارتبطت بنشأة الشيخ احمد بن علي من عناية بتعليمه وحضوره مجالس والده جانبا محوريا فيما تأسس عليه دوره بعد ذلك في بناء قطر الحديثة؛ فقد نشأ بفضل ذلك سياسيا حكيما جعله يتبوأ منزلة عالية في الإدارة رغم ما أحاط بفترة حكمه من تحديات داخلية وخارجية، وقد اعتمد في تحقيق ذلك على ما امتاز به من حسن في التدبير، وسعة في الافق، وقوة في الحزم، وحب من الرعية.

المبحث الثاني: تحديث السياسة الداخلية والإدارة الحكومية

سعى الشيخ أحمد إلى تعزيز السلطة المركزية في الدولة، حيث كانت قطر قبل فترة حكمه تعتمد بشكل كبير على الهياكل القبلية والعائلية في إدارة الشؤون العامة. كان هدفه توحيد القرار السياسي والإداري تحت مظلة الدولة القطرية الحديثة.

كانت السياسة الداخلية والإدارة في عهد الشيخ أحمد بن علي آل ثاني موجهة نحو تعزيز سلطة الدولة المركزية، وإدارة الموارد النفطية بفعالية، وتطوير البنية التحتية والإدارة الحكومية، كل ذلك مع الحفاظ على التوازن بين تحديث الدولة والحفاظ على التقاليد القطرية. هذه السياسات وضعت الأساس لاستقرار قطر واستعدادها للانتقال إلى مرحلة جديدة من التطور في العقود التالية.

اولاً: إصلاحات في النظام الإداري والحكومي

بدأ الشيخ احمد بن علي ال ثاني الخطوة الاولى في مجال اصلاح الدولة وتحديثها بتنظيم الادارة الحكومية عام ١٩٦٢، إذ تكونت من ثلاث إدارات هي: المالية، والشؤون الادارية والنفط. ثم اسس الشيخ احمد بن علي عام ١٩٦٤ مجلساً استشارياً باختياره من أجل المساعدة في شؤن

الحكم، وفيه نائب الحاكم وخمسة عشر عضواً من الأسرة الحاكمة، وعلى أساس مبدأ الشورى، وخرجت البلاد من عزلتها وانضمت الى عضوية الأوبك، واشتركت في الجامعة العربية والأمم المتحدة وتطور النفط وانتاجه، والتوسع العمراني والتعليم والصحة، وخصص الشيخ حاكم قطر نصيباً مهماً منه للمشروعات العمرانية (الزيدي، ٢٠١٠، ص٧٣) .

ثم اصدرت قطر ضمن الترتيب الاداري قانون للجنسية القطرية منذ عام ١٩٦٢، واجريت عليه عدة تعديلات عامي ١٩٦٣، ١٩٦٦ ، وقد حدد قانون الجنسية هذا ثلاث فئات من المواطنين وهم (القطريون الاصليون) الذين اقاموا في قطر قبل عام (١٩٣٠) (الفئة الثانية) هم من الذين ولدوا من ابٍ قطري داخل قطر او خارج قطر اما (الفئه الثالثة) فهم مكتسبو الجنسية القطرية حيث عليهم ان يثبتوا انهم قد عاشوا في قطر لمدة (٢٠ عاما) او (١٥ عاما) بالنسبة للعرب وان يكون لهم مصدر رزق، وبشرط معرفتهم باللغة العربية، واعطى القانون الحق للحكومة في سحب الجنسية القطرية من الاشخاص الذين يأخذون جنسية اجنبية دون موافقة الحكومة أو يتعاملون مع دولة معادية كما تحددت الجنسية القطرية المكتسبة بما لا يزيد عن عشرة اشخاص سنويا (سنان، ١٩٦٦، ص ١٠٥).

وفي نيسان ١٩٧٠ اعلن الشيخ احمد نظاماً سياسياً مؤقتاً للحكم على اساس منح الحرية والمساواة والعدل، وتكون من (٧٧) مادة حول الحكم وسياسة الدولة، والحقوق والواجبات والسلطات العامة، ونظام انتخاب الدوائر والذي يُشير الى انشاء (المجلس الاستشاري) من عشرين عضواً عن طريق الانتخاب والتعيين معاً، وتحويل القوانين للمجلس من قبل مجلس الوزراء قبل ان يقوم الحاكم بتوقيعها، واكد النظام على ان الحكم وراثي في "اسرة ال ثاني" وان قطر دولة عربية والاسلام الدين الرسمي لها وانها ستعمل على تقوية الروابط العربية والاجنبية، وحسن الجوار ودعم القضايا العربية وخاصة فلسطين والالتزام بمواثيق الجامعة العربية والامم المتحدة (قاسم، ١٩٩٦، ص ١٤٢).

ان النظرة الخاصة (للمجلس الاستشاري) هو نظام للحريات الاساسية، وضمان للمساواة والعدالة توزع بين (نظام الحكم) وسياسة الدولة، الحقوق والواجبات العامة والسلطات والاحكام العامة والانتقالية وتم تخويل المجلس الاستشاري لمناقشة مشروعات القوانين التي يقترحها مجلس الوزراء قبل رفعها للحاكم من اجل التصديق عليها واصدارها، ومناقشة السياسة العامة للدولة في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يعرضها مجلس الوزراء، وبهذا فقد وصف هذا القانون بانه نواة لدستور دائم، ونقطة جوهرية في تاريخ دولة قطر(قاسم، ١٩٩٦، ص ١٤٤).

وفي ايلول عام (١٩٧١) اعلن الشيخ "احمد بن علي آل الثاني" بيان (استقلال قطر)، واستند فيه الى معظم المواد التي تنص عليها مواد القانون الاساسي المؤقت في مجالات السياسية الداخلية والسياسية العربية والدولية، وتبع هذا البيان عدة قرارات من ابرزها تغيير المنصب الرسمي من حاكم قطر الى (أمير) قطر في (٤ ايلول ١٩٧١)، واستحداث وزارة الخارجية القطرية، وانضمام قطر الى الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ثم عقد معاهدة صداقه مع بريطانيا لتحل محل المعاهدات الخاصة للحماية السابقة وقد وقعها الشيخ "احمد بن علي" في(٣ ايلول ١٩٧١)، بعد يومين من اعلان الاستقلال ونّصت المعاهدة الجديدة على عقد مشاورات بين دولة قطر وبريطانيا عند الضرورة، وان لا تتحمل الاخيرة اي التزامات عسكرية مع سياستها في الانسحاب من منطقة الخليج العربي والتخلص من الاعباء العسكرية(الزيدي، ٢٠١٠، ص ٧٥).

وعلى الرغم من هذه الخطوات التي اتخذها الشيخ "احمد بن علي آل ثاني" ومن بينها تنظيم الاجهزة الحكومية ووضع نظام اساسي للحكم، وقيام مجلس استشاري مُنتخب الا ان الشيخ احمد آثر ان يُعطل هذا الجزء من القانون لأن الشعب القطري لم يهيأ بعد لأجراء الانتخابات حسب وجهة نظره، فأخذت بذلك دولة قطر تواجه تيارين معارضين، الأول (المحافظ) والثاني (التحديث) الى ان تم تغيير الحكم(قاسم، ١٩٩٦، ص ١٤٤).

ثانياً: دور القبائل والعلاقات الاجتماعية في سياسته

وخلاصة ذلك هو ان الشيخ علي كان قد تولى الحكم في عام (١٩٤٩) بعد وفاة شقيقه الشيخ "**حمد بن عبد الله**" والد الشيخ خليفه، والذي كان صغيراً في السن عندما توفي والده وذلك في التسوية التي حصلت في اسرة آل ثاني الحاكمة وهي تنازل الشيخ علي عن الحكم لأبنه احمد في عام (١٩٦٠)، وان يكون نائب الحاكم وولي العهد الشيخ "**خليفه بن حمد**" منعاً لحدوث صراع او انقسام في الأسرة، ولهذا اصبح هدف الشيخ خليفه الوصول الى السلطة لاعتقاده بأنه الأحق بها من الشيخ احمد، حيث استمرت ازدواجية الحكم (١٢) عاما، وقد توضحت الخلافات بين الشيخ احمد وولي عهده ونائبه (خليفة) حينما عَطَّل الشيخ احمد تنفيذ النظام السياسي على الرغم من اصداره، وكان يخشى من تنفيذ ذلك ان يفقده القوة القبلية التي تدعم حكمه، علماً ان بيان إعلان استقلال قطر تم توقيعه بينه وبين السير "جيفري آرثر" المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في مقر اقامته في جنيف، في ٣ ايلول ١٩٧١ وأُعلن عن إلغاء الاتفاقية الأنجلو– قطرية لعام ١٩١٦ بين دولة قطر وبريطانيا، وبُويع الشيخ أحمد بن علي أميراً لدولة قطر الحاكم الخامس لدولة قطر وأول من حمل لقب أمير قطر (القاضي، ١٩٨٥، ص ٣٤–٣٥).

ثالثاً: التوازن بين التحديث والمحافظة على التراث الثقافي

واجه الشيخ أحمد بن علي آل ثاني تحديًا كبيرًا في التوفيق بين التحديث السريع الذي فرضته عائدات النفط وبين المحافظة على التراث الثقافي القطري الغني بالعادات والتقاليد. إذ اتبع الشيخ أحمد سياسة تحديث تدريجية لتجنب حدوث صدمات ثقافية في المجتمع. فبدلاً من تبني التغييرات الكبيرة بسرعة، ركز على إدخال التحسينات بشكل مدروس ومناسب لطبيعة المجتمع القطري(المنصور، ١٩٨٤، ص ٩٠). يمكن ايجازها في النقاط الاتية:

١-كان التحديث الأساسي يركز على تطوير البنية التحتية مثل الطرق، الكهرباء، المياه، والنقل. هذه المشاريع ساهمت في تحسين حياة المواطنين دون المساس بالتراث الثقافي.

٢-كانت هناك جهود لدعم الفنون والحرف التقليدية مثل صناعة السجاد اليدوي، والفخار، والمجوهرات التقليدية. تم تشجيع الحرفيين على الاستمرار في إنتاج هذه الأعمال، مع إبرازها كجزء من التراث الوطني، مما سمح باستمرار الأساليب التقليدية في الحياة الاقتصادية جنبًا إلى جنب مع التطور.

٣-حرص الشيخ أحمد على أن يكون المنهج التعليمي مزيجًا من التعليم الحديث والتربية الإسلامية، مما ساعد في نقل القيم القطرية والتراث الثقافي للأجيال الشابة.

٤-كان الدين الإسلامي جزءًا أساسيًا من الهوية القطرية، واستمر الشيخ أحمد في التأكيد على أهمية القيم الإسلامية في توجيه السياسات العامة. المساجد والتعليم الديني كانت تحصل على دعم كبير، مما ساعد في الحفاظ على القيم الدينية وسط عمليات التحديث.

٥-ان التشريعات والسياسات الحكومية خلال عهده حاولت التوفيق بين تطبيق الشريعة الإسلامية وبين مواكبة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، مما ساهم في تعزيز استقرار المجتمع.

٦-ومن رؤية الشيخ احمد في التحديث المحافظة على الهوية الوطنية، واللغة العربية كانت تُعتبر حجر الزاوية في الحفاظ على الهوية الثقافية. الشيخ أحمد دعم التعليم باللغة العربية في المدارس، مع التركيز على الأدب العربي والتاريخ الإسلامي، مما ساعد في تقوية الهوية الوطنية.

٧-ان الاحتفالات والمناسبات الوطنية والدينية، مثل الأعياد الإسلامية والمناسبات القبلية التقليدية، كجزء من الحياة اليومية في قطر، مما ساعد في الحفاظ على الترابط الاجتماعي.

٨-كذلك في الجانب السياحي، بدأت قطر في استكشاف إمكانيات السياحة الثقافية، حيث تم تسليط الضوء على التراث الثقافي القطري كعامل جذب للزوار، مما ساعد في الحفاظ عليه وترويجه.

ان استراتيجية الشيخ أحمد بن علي آل ثاني في التوازن بين التحديث والمحافظة على التراث الثقافي كانت تعتمد على التحديث التدريجي، والتمسك بالقيم الإسلامية، ودعم الحرف والفنون التقليدية، مع تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة. هذه الاستراتيجية ساعدت في ضمان أن التحديث لا يأتي على حساب الهوية القطرية، مما مكن قطر من التقدم مع الحفاظ على تراثها وثقافتها.

المبحث الثالث: تنمية القطاع الاقتصادي والاجتماعي وتطوير البنى التحتية

في عهد الشيخ أحمد بن علي آل ثاني (١٩٦٠ – ١٩٧٢)، شهدت البلاد تحولات كبيرة في مجالات التحديث الاقتصادي والاجتماعي وتطوير البنى التحتية.

اولاً: تطوير قطاع النفط والغاز وتأثيره على اقتصاد قطر

شهدت دولة قطر في عهد الشيخ أحمد نموًّا اقتصاديًّا كبيرًا؛ نتيجة لاكتشاف عدد كبير من حقول النفط، مثل حقل العد الشرقي (١٩٦٠) وهو أول حقل بحري يتم تشغيله بجميع مرافقه وتجهيزاته، وحقل ميدان محزم (١٩٦٣)، وفي عام ١٩٦٥ أقيمت محطة لتجميع البترول في جزيرة حالول شمال البلاد، وفي العام نفسه بدأت عمليات الاستكشاف في حقل أبو الحنين. وهكذا انتقلت قطر من اقتصاد الغوص والتجارة الإقليمية التقليدية إلى المشاركة في الاقتصاد العالمي بإنتاج النفط، وقد رافق ذلك صدور قوانين بتأسيس إدارة لشؤون البترول وإدارة للشؤون القانونية ودائرة للعمل والشؤون الاجتماعية (المنصور، ١٩٨٤، ص ٩٠) .

الى جانب ذلك فقد شهد قطاع الصيد كغيره من القطاعات ازدهارا كبيرا بعد انتاج النفط، وتميزت هذه المرحلة بنوعين من الصيد:

النوع الاول: والذي يعد امتداد طبيعي للنمط السائد في قطر وهو اقرب الى الصيد منه الى الصناعة، إذ بقي استخدام السفن الخشبية التقليدية ، مع ادخال بعض التغيرات والتحسينات عليها كي تتماشى مع المحركات المركبة عليها، يغطي هذا الانتاج من الصيد الاستهلاك المحلي اليومي، كون العاملين فيه هم من الافراد الذين يمارسون الصيد كمصدراً للدخل (الكبيسي، ١٩٨٦، ص ٢٤٤) .

النوع الثاني: ظهر هذا النوع من الصيد الذي اعتمد على عملية تصنيع الاسماك وتجميدها لغرض تصديرها للخارج، حظي هذا النوع باهتمام الحكومة ودعمها، من خلال تطوير أساليب

الصيد واستخدام السفن الحديثة، ففي عام ١٩٦٦ تأسست شركة قطر الوطنية لصيد الاسماك بموجب المرسوم رقم (٩) كشركة مساهمة وبرأسمال قدرة اربع ملايين روبية، وكان نصيب الحكومة القطرية ٦٠% من اسهم الشركة، ومع بداية عام ١٩٦٨ انتهت الشركة من بناء وتجهيز المصنع وبدأت عمليات الصيد والانتاج في نفس العام، بثلاث سفن حديثة مجهزة بثلاجات لحفظ السمك وفي نهاية عام ١٩٧٠ بلغت نسبة القوى العاملة في المصنع حوالي ٩٩ عاملاً(متولي، ١٩٧٠، ص ٢٨٠).

اما الزراعة فلم يكن لها أهمية كبيرة في الاقتصاد القطري، إذ ان ندرة المياه وقلة الاراضي الصالحة للزراعة في قطر وضعف الامكانيات الاقتصادية، فضلا عن قلة الخبرة البشرية في هذا المجال، كانت هذه من ابرز العوائق التي حالت دون تطور هذا الجانب المهم في قطر. وبعد التحديث الاداري والاصلاح الحكومي الذي شهدته قطر في ظل عهد الشيخ احمد بن علي ال ثاني فقد تحقق تقدم ملموس في كمية الانتاج الزراعي، فمنذ عقد الستينات من القرن العشرين، حققت الدولة تقدماً كبيراً في الانتاج الزراعي، إذ ادخلت نوعيات جديدة من المزروعات(السامرائي، والسامرائي، ٢٠١٤، ص ٩٦-٩٨).

اما الصناعة فقد ظهر الاهتمام بها والتركيز عليها بعد انتاج النفط، إذ بدأ الاتجاه نحو البناء والعمران، سواء بالنسبة للأفراد او الحكومة ، مما اوجد بعض الصناعات مثل صناعة الاسمنت والطابوق والتجارة، فقد اعلنت الحكومة القطرية عام ١٩٦٥ عن انشاء شركة قطر الوطنية للإسمنت بموجب القانون رقم (٧) لعام ١٩٦٥ وبرأسمال خمسة وثلاثون مليون روبية، وبدأ الانتاج فعليا عام ١٩٦٩ وبطاقة انتاجية بلغت مائة الف طن سنويا (حمادي، ص ١٣١-١٣٢).

ثانياً: إنشاء مؤسسات مالية وبنية تحتية اقتصادية جديدة

شهدت قطر في عهد الشيخ أحمد بن علي آل ثاني خطوات أولية ومهمة في تطوير مؤسسات مالية وبنية تحتية اقتصادية جديدة، مدفوعة بالنمو المتسارع لعائدات النفط. هذه الخطوات كانت ضرورية لدعم التنمية الشاملة في البلاد وتحقيق الاستقلال الاقتصادي (الغانمي، ١٩٩٨، ص٢٧٣) ومنها:

- تأسيس مصرف قطر الوطني (QNB):

في عام ١٩٦٤، تأسس مصرف قطر الوطني ليكون أول بنك تجاري محلي في قطر. كان تأسيس البنك خطوة هامة نحو بناء نظام مالي حديث يمكن أن يدعم النمو الاقتصادي والتجاري. فصدر المرسوم رقم (٧) لسنة ١٩٦٤ بتأسيس بنك قطر الوطني برأس مال وطني بلغ (١٤)

مليون روبية، وقد أدى المصرف دورًا رئيسيًا في تسهيل التعاملات المالية، ودعم الأعمال التجارية، وتقديم الخدمات المصرفية للأفراد والشركات(سنان،١٩٦٦، ص ١٥٨).

- إصدار العملة القطرية:

في عام ١٩٦٦، تم إصدار العملة القطرية الخاصة بعد فك ارتباط قطر بالروبية الخليجية. وإصدار العملة كان خطوة مهمة نحو تعزيز السيادة الاقتصادية وتنظيم الاقتصاد الداخلي بشكل أفضل(سنان،١٩٦٦، ص ١٥٨).

تطوير البنية التحتية الاقتصادية:

شهدت قطر في هذه الفترة إنشاء شبكة طرق جديدة وتوسيع الطرق القائمة لربط المناطق المختلفة في البلاد بشكل أفضل. كان الهدف هو تسهيل حركة النقل بين المدن والقرى، وكذلك تسهيل الوصول إلى المنشآت النفطية والموانئ. مما أدى دورًا حاسمًا في تحسين التنقل داخل البلاد، سواء لأغراض العمل أو للتجارة. كما ساعدت على ربط مناطق الإنتاج الزراعي بالمراكز الحضرية، الامر الذي صب في دعم النشاط الاقتصادي المحلي(المنصور، ١٩٨٤، ص ٩٠).

اما في قطاع الكهرباء ، كانت هناك حاجة ملحة لتوسيع شبكة الكهرباء، لا سيما مع النمو السكاني وزيادة النشاط الاقتصادي في عهد الشيخ أحمد، بدأت قطر في إنشاء محطات توليد الكهرباء لتلبية الطلب المتزايد. إذ تم توسيع شبكات التوزيع لتشمل المناطق الريفية والحضرية، مما أدى إلى تحسين مستوى الحياة في البلاد بشكل كبير وتحسين الخدمات الأساسية وجعل الحياة اليومية أكثر راحة(المنصور، ١٩٨٤، ص ٩١).

اما جانب المياه، فقد تم تطوير شبكة توزيع المياه لضمان توفير المياه النظيفة والصالحة للشرب في جميع أنحاء البلاد. مع التوسع العمراني وزيادة عدد السكان، كان من الضروري تطوير محطات التحلية لضمان تلبية احتياجات السكان من المياه. ونظرًا لمحدودية مصادر المياه العذبة في قطر، تم الاستثمار في بناء محطات لتحلية مياه البحر لتلبية الطلب المتزايد على المياه. (الغانمي، ١٩٩٨، ص٢٧٤).

وفيما يخص تطوير البنية التحتية شهدت المدن القطرية، ولا سيما الدوحة عمليات تطوير كبيرة، إذ تم إنشاء مناطق سكنية جديدة، وتحديث المناطق القديمة، وتحسين الخدمات العامة مثل الصرف الصحي والإضاءة العامة. إذ تم بناء مرافق عامة جديدة، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والمرافق الحكومية. كانت هذه المنشآت مدعومة بشبكات الكهرباء والمياه المطورة حديثًا، مما ساهم في تحسين نوعية الحياة والخدمات المقدمة للسكان(الغانمي، ١٩٩٨، ص٢٧٤).

يمكن القول ان عهد الشيخ أحمد بن علي آل ثاني، قدم لقطر خطوات كبيرة في تطوير البنية التحتية الأساسية مثل الطرق، الكهرباء، والمياه. هذه التطورات لم تكن فقط ضرورية لتحسين مستوى المعيشة للسكان، ولكنها أيضًا كانت جزءًا حيويًا من استراتيجية طويلة الأمد لدعم التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو المستدام. البنية التحتية التي تم بناؤها خلال هذه الفترة وضعت الأسس للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها قطر في العقود اللاحقة.

ثالثا: بناء المؤسسات التعليمية والصحية

يعد التعليم أداة المجتمعات في نقل التراث الاجتماعي المتراكم الى الاجيال الجديدة، ومن الوسائل التي تدعم الاستمرار والتقدم، واحد مظاهر التحديث في المجتمعات، وبالنسبة للمجتمع القطري فقد بدأ في تطبيق نظام للتعليم الرسمي بمراحله التعليمية (الابتدائية، الثانوية، الجامعة) منذ بدء مرحلة التحديث(الغانمي، ١٩٩٨، ص٢٧٥)، إذ ارتفع عدد الطلاب لملتحقين بالمدارس من (٤٦٦٧) طالباً وطالبة في عام ١٩٦٠ الى نحو (١٧٢٢٣)طالبا وطالبة في عام ١٩٧٠، ويمكن القول ان كل عام كان يمر على تأسيس وتطوير التعليم في قطر كان يصاحبه نتائج ايجابية على مستوى التعليم فيها ومدى ازدياد حجمة ومكانته فيها، والجدول التالي يوضح نمو اعداد الطلبة والمدرسين في قطر بين عامي (١٩٦٠-١٩٧١). (الجمعة،٢٠٠٦ ، ص٢٠٧-٢١٠).

السنة	المدارس	الطلبة	المدرسون	اجمالي الميزانية/ر. ل
١٩٦٠/١٩٥٩	٣٨	٤٦٦٧	٣٧٧	٢٥.٨٨١٤٢٩
١٩٧٠/١٩٦٩	٨٧	١٧٢٢٣	٩٥٦	٤٤.٨٢٨٩٥٠

يمكن ملاحظة التطور التعليمي في قطر من خلال عدد المدارس عام ١٩٦٠ والبالغ (٣٨) مع مقارنة العام ١٩٧٠ والبالغ (٨٧)مدرسة وكذلك عدد الطلبة والمدرسين، فضلا عن الميزانية العامة إذ ارتفع المبلغ المعد للتعليم الى الضعف عام ١٩٧٠ وهذا يبين لنا مدى اهتمام الدولة بالتعليم .

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ على التعليم الرسمي في قطر، الا انه لم يصدر للتعليم اي قانون ينظم التعليم حتى عام(١٩٧١). ولكن شهد عام(١٩٧٢) قانون التشريع التربوي في قطر كجزء من البنية القانونية الداخلية للدولة التي يحددها(النظام الأساسي المؤقت والمعدل) الصادر في نيسان، ابريل(١٩٧٢) وكان من جملة ما نص عليه النظام ان الدولة ترعى النشئ الجديد ويعد النظام الأساسي للتعليم دعامة أساسية من دعائم ترفيهية المجتمع وتثقيفه وهو حق لكل مواطن وتسعى الدولة لتحقيق الزاميته ومجانيته في المراحل كافة (رضا، ١٩٩٧ص٢٢).

ان تحديث التعليم والاهتمام به وتطوير النظام التعليمي له دور كبير في تغيير الاتجاهات والقيم بشكل عام، نحو العديد من القضايا كالعمل والتعليم وعمل المرأة وحجم الاسرة والزواج ....الخ.

في السياق ذاته؛ ساهم الشيخ احمد بن علي ال ثاني في بناء التعليم الذي ساهم في إثراء الحياة الأدبية والثقافية في قطر بصورة كبيرة، فإن قيام المؤسسات الثقافية ارتكزت على تطور التعليم الذي أثرى الحياة الثقافية ونوع في مجالاتها. فقد قامت دار الكتب القطرية بدور مهم، منذ العام ١٩٦٢، في جمع وطباعة العديد من الكتب الأدبية والتاريخية النادرة. وقامت الدولة – عبر الديوان الأميري – بجمع معظم إنتاج الرواد من الشعراء باختلاف أنماطهم واتجاهاتهم، إذ ذكر الدكتور محمد عبد الرحيم كافود نماذج من هذه الكتب كالتالي: «روض الخل والخليل ديوان السيد عبد الجليل – ديوان قاسم بن ثاني (نبطي) – ديوان الفيحاني (نبطي) – ديوان الخليفي (فصيح – نبطي) – القطريات دوحة البلابل (عبد الرحمن المعاودة) لسان الجمال(كافود، ١٩٨٢، ص ٧١).

وشكلّت انطلاقة إذاعة قطر عام ١٩٦٥ مُنعطفًا هامًا في مجال الإبداع الكتابي، حيث احتضنت الإذاعة المواهب القطرية في مجال الأدب والثقافة، وشجَّعتهم على المشاركة في المسلسلات والبرامج الإذاعية، وظهرت برامج عديدة اعتمدت على منتجين من داخل الإذاعة وخارجها، ومن أهم البرامج المتعلقة بالثقافة آنذاك برامج الشعر الشعبي (النبطي(، والذي كان له دور مهم في الحراك الثقافي في قطر .(كافود، ٢٠٠٨، ص ٣٥).

فضلاً عن ذلك، فقد كانت إذاعة قطر تبث يوم الجمعة وتنقل القرآن الكريم والبرامج الدينية والأخبار، مهّد هذا الحدث الطريق للتشكيل الرسمي لإذاعة قطر في ٢٥ حزيران ١٩٦٨ بدأت إذاعة قطر البث على موجة متوسطة باللغة العربية لمدة يومية إجمالية قدرها خمس ساعات خلال فترتين: ساعة ونصف في الصباح، وثلاث ساعات في المساء. في نهاية عام ١٩٦٨، تمت ترقية ناقل الحركة، مما زادت ساعات البث إلى تسع ساعات في عام ١٩٦٩، وبحلول عام ١٩٧٠ زادت إلى ١٣ ساعة. في محاولة لتلبية احتياجات غير الناطقين باللغة العربية، أُضيف برنامج باللغة الإنجليزية في عام ١٩٧١. (مهنا، ٢٠٠١، ص ٣٩٠) .

كما ساهمت الصحافة القطرية في رفد التحول الثقافي بنقل الحراك الثقافي العربي إلى الجمهور القطري، خصوصا في مجال الشعر الحديث، والقصة، والرواية، وفنون الإذاعة والتلفزيون والمسرح، وشكل عام ١٩٦٩ منعطفاً مهما في الحياة الثقافية في قطر بظهور مجلة (العروبة) التي كانت مجلة شاملة، ولقد اجتذبت العديد من الأسماء القطرية التي كانت تمارس كتابة القصة والمقالة، ومع أن مساحة الأدب والثقافة عموما كانت محدودة في المجلة، إلا أنها تُعد البداية

الأولى لظهور أسماء الأدباء القطرين من الشباب، ومما يذكر إن صاحب دار العروبة المرحوم عبدالله حسن نعمة كان يُشجّع الشباب ويدفع بمقالاتهم وإنتاجهم، بعد أن يتم تصليحها على يد متخصصين في الفن الصحافي، بل إنه كان يدفع لهم مكافآت مجزية. (مهنا، ٢٠٠١، ص ٣٩١).

اهتمت قطر بالحالة الصحية للمجتمع فقد عهدت الى مجانية العلاج في مستشفيات الدولة مهما كان ثمنه لكل من يقيم في قطر أكان قطريا أم اجنبيا، ويتنقل الاطباء كجزء من عملهم الرسمي الى منازل المرضى اذا استدعت الحالة للكشف عليهم او اجراء الاسعافات الاولية، وفي سنة ١٩٦٣ أصدرت الحكومة مرسوما بشأن تنظيم العلاج الطبي للمرضى الذين يرسلون الى خارج قطر للمعالجة، وهذه الحالات تقررها لجنة طبية مختصة توفر وسائل علاجهم محليا او دوليا اذا اقتضت الحاجة لذلك، وتتكفل الحكومة بتكاليف العلاج جميعها مع دفع مبلغ الى المريض يوميا كنثرية تدفع للمرضى(سنان، ١٩٦٦، ص ٢٢٠).

ضمت قطر عدد من المستشفيات ومن اهمها مستشفى الرميلة الذي يقع غرب الدوحة ويتسع لحوالي (١٩٦) سريرا، وفيه غرفة للعمليات الجراحية المتطورة والمزودة بأحدث الآلات والمعدات الجراحية. فضلا عن ذلك توجد مستشفى للنساء في العاصمة الدوحة خاص بالولادة والامراض النسائية ولا يعمل فيه سوى الطبيبات ويضم (٨٥) سريرا، اضافة الى ذلك هناك مستشفى الامراض الصدرية ويضم (٢٠٤) سريرا وهو من اقدم المستشفيات في قطر، والى جانب ذلك فان الحكومة وفرت العيادات السيارة المتنقلة والتي تقوم بزيارة القرى النائية ويعتبر مستشفى متنقلا فيه كل ما يجب ان يجده الطبيب لعلاج الامراض من اشعة اكس واجهزة التحاليل المرضية ومعدات لمعالجة الاسنان(سنان، ١٩٦٦، ص ٢٢٢-٢٢٣) .

الخاتمة

أثرت المعطيات التي ارتبطت بنشأة الشيخ احمد بن علي ال ثاني من عناية بتعليمه وتثقيفه بمختلف امور الحياة، جانباً محوريا فيما تأسس عليه دوره بعد ذلك في بناء قطر الحديثة؛ فقد نشأ بفضل ذلك سياسيا حكيما جعله يتبوأ منزلة عالية في الادارة رغم ما احاط بفترة حكمه من تحديات داخلية وخارجية، وقد اعتم في تحقيق ذلك على ما امتاز به من حسن في التدبير، وسعة في الافق، وقوة في الحزم، وحب من الرعية؛ وذلك بعد ان بنى الاسس الحديثة لإدارة الدولة، وجنب قطر بحكمته وحنكته السياسية الدخول في مواجهات مع القوى المختلفة في منطقة الخليج.

ارتبطت جوانب الاصلاح والتحديث السياسي والاقتصادي والثقافي في عهد الشيخ احمد بن علي ال ثاني بالعديد من المعطيات التي عكست مظاهر الحياة الديمقراطية؛ وذلك بتشكيله لمجلس الشورى والمجالس البلدية، وتنظيم الجهاز المالي والاداري ووضع الدستور والمحاكم الشرعية.

وفي ضوء العمل الاداري لمؤسسات الدولة جاءت الاصلاحات السياسية لتحقيق بناء الدولة على اسس حديثة ؛ وتمثل ذلك بإصدار النظام الاداري مع التركيز في الاهتمام بتطوير القضاء وبناء المؤسسات لتثبيت ركائز الدولة.

ان احتواء الصراعات الاسرية التي كانت سائدة إبان تولي الشيخ احمد بن علي مقاليد الحكم، حيث لجأ الشيخ احمد بن علي الى تعيين ابن عمه خليفه بن حمد وليا للعهد ووزيرا للمالية في خطوة لتحقيق الاستقرار السياسي في مؤسسة الحكم.

اقترنت فترة حكم الشيخ احمد بن علي بحالة من الاستقرار، نتج من ذلك ازدهار الصناعة والتجارة بصورة لافته، وتطور التبادل التجاري واقترن ذلك بتدشين للحركة المصرفية في قطر.

وارتبطت اصلاحاته الاقتصادية بالإصلاحات السياسية والثقافية؛ فازدهرت الحركة التجارية في عهده وتمثلت جهوده في تحقيق هذا الازدهار برفضه لأي تدخل في الشؤون الداخلية في اعمال التجارة ورفضه اي رسوم على الصناعة والتجارة الداخلية، وذلك لتحفيز المجتمع القطري من المهتمين بالعمل في هذه القطاعات، وهو ما اسهم في زيادة القوة الشرائية وتصدير العديد من البضائع الى الخارج، الامر الذي نتج عنه زيادة واردات الدولة واعتبارها سوقا مهمة لتصريف البضائع.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: الرسائل والاطاريح

-طه، احمد حسين. ٢٠٠٤. "الموقف العربي والدولي من احتلال ايران للجزر العربية الثلاث عام ١٩٧١. رسالة ماجستير. جامعة تكريت.

-محمد، زهير قاسم. ٢٠٠٥. "الموقف العربي والاقليمي من قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١". رسالة ماجستير. جامعة تكريت.

-الجمعة، احمد عبدالوهاب محمود. ٢٠٠٦. " نشأة التعليم الرسمي الحديث في الخليج العربي (١٩٤٥-١٩٧١)". رسالة ماجستير. كلية الآداب. جامعة الموصل.

ثانياً: الكتب العربية

- الدباغ، مصطفى مراد. (١٩٦١). قطر ماضيها وحاضرها. دار الطليعة للنشر. بيروت.

-الشلق، أحمد زكريا. الخطيب، مصطفى عقيل. عبدالله، يوسف ابراهيم (٢٠٠٦). ط٣. الدوحة تطور قطر السياسي من نشأة الإمارة إلى استقلال الدولة. مطابع رسنود الحديثة.

-ظاهر، مسعود. (١٩٨٦). المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة. الدراسات الحديثة معهد الانماء العربي. بيروت.

-العابد، فؤاد سعيد. (١٩٨١). سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر. ج ٢. منشورات ذات السلال. الكويت.

-قاسم، جمال زكريا. (١٩٩٦). تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. مجلد٤: تطور الاوضاع السياسية والاقتصادية الامارات الخليج العربية ووصولها الى الاستقلال ١٩٤٥-١٩٧١. ط١. دار الفكر العربي. القاهرة.

-كافود، محمد عبدالرحيم . (١٩٨٢). الأدب القطري الحديث. ط٢. دار قطري بن الفجاءة للنشر والتوزيع. الدوحة.

-كافود، محمد عبدالرحيم. (٢٠٠٨). المسرح في قطر.. النشأة والتجربة . ط١. دار الفكر. دمشق .

-الكبيسي، محمد. (١٩٨٦). التنمية الصناعية في قطر. د،م. الدوحة .

-لوريمر، ج. ج. (١٩٦٧). دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة: مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر. ج٧ . مطابع العروبة. الدوحة.

-متولي، محمد. (١٩٧٠). حوض الخليج العربي. مكتبة الانجلو المصرية. القاهرة .

-المنصور، عبد العزيز محمد. (١٩٨٤). التطور السياسي لقطر ١٩١٦-١٩٤٩. ط٢. منشورات ذات السلال. الكويت.

-مهنا، محمد نصر. (٢٠٠١) . قطر التاريخ السياسة التحديث. المكتب الجامعي الحديث. الاسكندرية.

-رضا، محمد جواد. (١٩٩٧). صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي. ط٢. مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت.

-النقيب، خلدون حسن. (١٩٨٧). المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية. ط١. مركز دراسات الوحدة العربية.

ثالثاً: الصحف والمجلات

-امبابي، نبيل. (١٩٨٣). "الخرائط في دولة قطر". حولية كليات الانسانيات والعلوم الاجتماعية.

-السامرائي، توفيق خلف. والسامرائي، زهير قاسم. (٢٠١٤). "التطورات الاقتصادية في قطر ١٩٤٥-١٩٧١". مجلة سر من رأى. المجلد ١٠. العدد ٣٩.

-السامرائي، توفيق خلف. والسامرائي، زهير قاسم. (٢٠١٤). "التطورات السياسية في قطر ١٩٤٥-١٩٧١". مجلة سر من رأى. المجلد ١٠. العدد ٣٧.

-فخرو، ناصر عبدالرحمن. (٢٠٠٢). "السكان في دولة قطر "دراسة ديموجغرافية". مجلة كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية. العدد ٢٥.

-قلعجي، قدوري. (١٩٨٦). "الاسرة الحاكمة في الخليج العربي". مجلة الصياد ، العدد ٢١٦١، بيروت.

-الغانمي، كلثم علي غانم. (١٩٩٨). "التحولات الاجتماعية ومظاهر التغير في المجتمع القطري -دراسة تحليلية-". مجلة كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية. العدد (٢١). قطر.

رابعاً: المواقع الالكترونية (الانترنت)

-(الديوان الاميري، حكام قطر، https://www.diwan.gov.qa/).

List of sources and references

First: Letters and theses

-Taha, Ahmed Hussein. 2004. "The Arab and International Position on the Iranian Occupation of the Three Arab Islands in 1971. Master's Thesis. Tikrit University.

-Mohammed, Zuhair Qasim. 2005. "The Arab and Regional Position on the British Withdrawal Decision from the Arabian Gulf 1968-1971". Master's Thesis. Tikrit University.

-Al-Juma, Ahmed Abdul-Wahab Mahmoud. 2006. "The Emergence of Modern Formal Education in the Arabian Gulf (1945-1971)". Master's Thesis. College of Arts. University of Mosul.

Second: Arabic Books

-Al-Dabbagh, Mustafa Murad. (1961). Qatar, Its Past and Present. Dar Al-Tali'ah for Publishing. Beirut.

-Al-Shalq, Ahmed Zakaria. Al-Khatib, Mustafa Aqil. Abdullah, Yousef Ibrahim (2006). 3rd ed. Doha, Qatar's Political Development from the Establishment of the Emirate to the Independence of the State. Rasnoud Modern Printing Presses.

-Zahir, Masoud. (1986). The Contemporary Arab East from Bedouinism to the Modern State. Modern Studies, Arab Development Institute. Beirut.

-Al-Abed, Fouad Saeed. (1981). British Policy in the Arabian Gulf during the First Half of the Nineteenth Century. Vol. 2. Dhat Al-Sallal Publications. Kuwait.

-Qassim, Jamal Zakaria. (1996). Modern and Contemporary History of the Arabian Gulf. Volume 4: The Development of the Political and Economic Conditions of the Arab Gulf Emirates and Their Arrival to Independence 1945-1971. 1st Edition. Dar Al-Fikr Al-Arabi. Cairo.

-Kafoud, Muhammad Abdul Rahim. (1982). Modern Qatari Literature. 2nd Edition. Dar Qatari Bin Al-Fuja'ah for Publishing and Distribution. Doha.

-Kafoud, Muhammad Abdul Rahim. (2008). Theater in Qatar.. Origins and Experience. 1st Edition. Dar Al-Fikr. Damascus.

-Al-Kubaisi, Muhammad. (1986). Industrial Development in Qatar. Dr. M. Doha.

-Lorimer, J. C. (1967). Gulf Guide, Historical Section, Translated by: Translation Office of the Ruler of Qatar. Vol. 7. Al-Uruba Press. Doha.

-Metwally, Mohamed. (1970). The Arabian Gulf Basin. Anglo-Egyptian Library. Cairo.

-Al-Mansour, Abdel Aziz Mohamed. (1984). The Political Development of Qatar 1916-1949. 2nd ed. Dhat Al-Sallal Publications. Kuwait.

-Mahna, Mohamed Nasr. (2001). Qatar History Politics Modernization. Modern University Office. Alexandria.

-Reda, Mohamed Jawad. (1997). The Conflict between State and Tribe in the Arabian Gulf. 2nd ed. Arab Unity Studies Center, Beirut.

-Al-Naqeeb, Khaldoun Hassan. (1987). Society and State in the Gulf and the Arabian Peninsula. 1st ed. Arab Unity Studies Center.

Third: Newspapers and Magazines

-Embaby, Nabil. (1983). "Maps in the State of Qatar". Annals of the Faculties of Humanities and Social Sciences.

-Al-Samarrai, Tawfiq Khalaf. and Al-Samarrai, Zuhair Qasim. (2014). "Economic Developments in Qatar 1945-1971". Sirr Man Raa Magazine. Volume 10. Issue 39.
-Al-Samarrai, Tawfiq Khalaf. and Al-Samarrai, Zuhair Qasim. (2014). "Political Developments in Qatar 1945-1971". Sirr Man Raa Magazine. Volume 10. Issue 37.
-Fakhro, Nasser Abdulrahman. (2002). "Population in the State of Qatar: A Demographic Study". Journal of the College of Humanities and Social Sciences. Issue 25.
-Qalaji, Qaddouri. (1986). "The Ruling Family in the Arabian Gulf". Al-Sayyad Magazine, Issue 2161, Beirut.
-Al-Ghanimi, Kaltham Ali Ghanem. (1998). "Social Transformations and Aspects of Change in Qatari Society - An Analytical Study". Journal of the College of Humanities and Social Sciences. Issue (21). Qatar.

Fourth: Electronic Websites (Internet(

) -Amiri Diwan, Rulers of Qatar, https://www.diwan.gov.qa.(/
-